



Distr
GENERAL

A/C.3/34/5
16 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثالثة
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ،
موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم
لبوليفيا لدى الأمم المتحدة

بناءً على أمر من حكومتي ، أتشرف بأن أطلب اليكم أن تتفضلوا بالعمل على نشر وتعميم نص
الرسالة المؤرخة في ٢٨ أيلول / سبتمبر الموجهة من السيد فوستافو فرناندس سافيدوا ، وزير الخارجية
والشعائر الدينية في بوليفيا الى سفير الولايات المتحدة الأمريكية في بلادي ، وذلك بوصفها وثيقة
رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت البند ١٢ من جدول الأعمال .

(توقيع) سارجيو بالاسيوس ديفيزيو
السفير

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، موجهة الى سفير الولايات المتحدة الأمريكية من وزير الخارجية والشؤون الدينية في بوليفيا

لاباز ، في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩

سيدي السفير ،

تفيد معلومات بلفتني من سفارة بوليفيا في واشنطن أن لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت على مشروع قانون يأذن ببيع مواد الاحتياطي الاستراتيجي من القصدير التي تملكها ادارة الخدمات العامة ، في السوق الدولية مما يناقض تناقضا سافرا أهداف المداينة والتعاون التي تؤكد تصريحات حكومة الولايات المتحدة أنها تسود علاقاتها مع بلدي .

ان اتخاذ مثل هذا التدبير يعتبر عملا عدوانيا اقتصاديا حقيقيا ضد بوليفيا ، ان أنه سيضر على نحو خطير باقتصاد هذا البلد ، الذي يقوم أساسا ، كما تعلمون ، على صادرات القصدير ، وهي صادرات ستأثر أسعارها بالاعوجاجات والتفسيرات التي لا بد أن تنجم عن هذا التدبير .

لقد أبدت الحكومة البوليفية ، مرات عديدة ، قلقها الشديد وأعربت عن معارضتها الحازمة في كل مرة أرادت الولايات المتحدة فيها تسويق ما لها من مدخرات استراتيجية غير تجارية في السوق الدولية .

وقد شاطرت البلدان المنتجة للقصدير هذا القلق في البيان المشترك الذي اصدرته فسي جاكرتا في تاريخ ١٣ تموز / يوليه ١٩٧٩ ، كما فعلت ذلك هيئات مثل النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية الذي اعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الأمريكي اللاتيني المقرر رقم ٤٢ الذي أعرب فيه من جديد عن قلقه العميق لعمليات البيع المحتملة لجزء من الاحتياطي .

ان عمليات البيع المعلن عنها تلحق ضررا لا يمكن تداركه بسمعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ان يصبح من العسير الى أقصى حد ادراك كيف يمكنها أن تتلاءم مع سياسة الدفاع عن حقوق الانسان ، والفتح الديمقراطي والتفهم للمشاكل الاقتصادية للعالم الثالث التي تؤكد ادارة الرئيس كارتر انها أساس علاقاتها مع البلدان النامية .

ولذا ، فاني لا أفهم كيف يمكن أن يكون بيع جزء من احتياطي الولايات المتحدة موافقا للمصلحة القومية لهذا البلد ، ان أن اثاره على اقتصاده تكون غير محسوبة عاليا .

وبالمقابل ، فان الاقتصاد البوليفي قد يتلقى ضربة بالغة الغطوبة ، يستحيل ، عاليا تداركها ، وهذا في الوقت الذي تجري فيه دراسة التدابير الضرورية لانعاشه .

ومن جهة أخرى ، فان القرار المماني ، اذا ما كتب له أن ينفذ ، سيؤثر ، تأثيرا جديا على التحول الديمقراطي الذي شرعت فيه بوليفيا من خلال تقديم تضحيات جسيمة ، والذي ينبغي ، بحسب رأبي ، أن يحظى بدعم كافة الأمم التي تؤمن حقا بالديمقراطية والتي تعتبر أن تعاونها المتبادل ضروري لبقائه .

وهكذا فاني ، باسم الشعب والحكومة البوليفيين ، أحرص على الاعراب لكم عن القلق الشديد الذي يشيره هذا القرار المؤسف الذي اتخذته لجنة القوات المسلحة لمجلس نواب الولايات المتحدة .

ومع ذلك ، فان أملي وطيد في أن حكومة الولايات المتحدة ، حين يُقدم مشروع القانون للجهات التي يجب أن يعرض عليها بعد ذلك ، ستتخذ التدابير المطلوبة لئلا يعتمد هذا المشروع ، وفي انها من خلال الاعراض عن بيع الاحتياطي الاستراتيجي المماني من القصدير ستعمل على ابعاد النتائج التي سمحت لنفسها بمخاطبتكم في شأنها .

أرجو منكم ، سيدي السفير ، أن تقبلوا تأكيد فائق اعتباري .
